### إلغاء هيئة العناية بطباعة ونشر القرآن وإلحاق مهامها وموظفيها بالوزارة

# تعديل مسمى «الأوقاف» إلى وزارة الشؤون الإسلامية

صدر مرسوم رقم 8 لسنة 2025 بتعديل المرسوم بشأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ونص المرسوم على تعديل مسمى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ليصبح وزارة الشؤون الإسلامية.

من جهة أخرى صدر في الجريدة الرسمية المرسوم بقانون رقم 3 لسنة 2025 بشأن إلغاء قانون «العناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما». ونص في مادته الأولى على: يلغى القانون رقم "10" لسنة 2011 بشأن إلغاء قانون «العناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما»،

فيما قالت المادة الثانية: «تؤول إلى وزارة الشؤون الإسلامية كافة حقوق والتزامات الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، كما ينقل إلى الوزارة الموظفون العاملون بالهيئة بذات درجاتهم مع احتفاظهم بمرتباتهم وميزاتهم المالية».

أما المادة الثالثة، فجاء فيها «يحظر على أي جهة رسمية أو أهلية طبع المصحف الشريف أو استيراد أي إصدار منه إلا بتصريح من وزارة الشؤون الإسلامية».

وزارة الشؤون الإسلامية

وقالت المادة الرابعة: يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير دخول المحال والأماكن التي تتولى طباعة أو عرض المصاحف وكتب السنة النبوية وضبط المخالفات وتحرير المحاضر وإحالتها إلى سلطات التحقيق المختصة.

أما المادة الخامسة فجاء فيها: مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام المادة الثالثة بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار مع مصادرة المطبوعات المخالفة وغلق المنشأة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة.

وقالت المادة السادسة: يصدر وزير الشؤون الإسلامية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون. بينما قالت المادة السابعة: على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وقالت المذكرة الإيضاحية، انطلاقا من الدور الرائد لدولة الكويت واهتمامها بنشر الدعوة الإسلامية وما يرتبط بها من طباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، فقد جاء هذا القانون ليعزز من دور وزارة الشؤون الإسلامية ويكلفها بتحمل مسؤولية هذا العمل الجليل بما لها من خبرات متراكمة وبما لديها من طاقات وإمكانيات جاهزة تضمن القيام به على الوجه الأكمل وبجودة عالية وتكلفة مالية أقل، وذلك تماشياً مع السياسة العامة للدولة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تقتضي حسن أداء العمل مع خفض الإنفاق العام. وأضافت: وقد تضمن هذا القانون سبع مواد نصت المادة الأولى منه على إلغاء القانون رقم "10" لسنة 2011 بشأن إنشاء الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما. وقضت المادة الثانية منه بأيلولة كافة حقوق والتزامات الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما إلى وزارة الشؤون الإسلامية وكذلك نقل كافة موظفيها العاملين بالهيئة بذات درجاتهم إلى وزارة الشؤون الإسلامية مع احتفاظهم بمرتباتهم ومزاياهم المالية. ونصت المادة الثالثة على أنه يحظر على أي جهة رسمية أو أهلية طبع المصحف الشريف أو استيراد أي إصدار منه إلا بتصريح من وزارة الشئون الإسلامية، كما أعطت المادة الرابعة منه الموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير سلطة دخول المحال والأماكن التي تتولى طباعة أو عرض المصاحف وضبط المخالفات وتحرير المحاضر وإحالتها إلى السلطات المختصة. ونصت المادة الخامسة على أنه مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام المادة الثالثة بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار مع مصادرة المطبوعات المخالفة وغلق المنشأة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة. وأناطت المادة السادسة بوزير الشؤون الإسلامية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بالقانون. وقررت المادة السابعة بأنه على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بالقانون ويلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه ويعمل به من تاريخ نشره.

### بينهم 2491 امرأة و6 رجال

# سحب وإسقاط الجنسية الكويتية من 2497 شخصاً

سحب وإسقاط الجنسية الكويتية من 2497 شخصاً

صدرت 4 مراسيم وقرار واحد بسحب وإسقاط الجنسية الكويتية من 2497 شخصاً بينهم 2491 امرأة.

وتضمن المرسوم الأول رقم 1 لسنة 2025 الذي نشرته جريدة «الكويت اليوم» أسماء 2489 امرأة تم سحب الجنسية الكويتية منهن وممن يكون قد اكتسبها معهن بطريق التبعية.

ونص المرسوم الثاني رقم 9 لسنة 2025 على إسقاط الجنسية عن شخص واحد،

والمرسوم الثالث رقم 10 لسنة 2025 بسحب الجنسية عن شخص واحد وممن يكون قد اكتسبها معه بطريق التبعية، فيما نص المرسوم الرابع رقم 11 لسنة 2025 على سحب الجنسية من امرأتين وممن يكون قد اكتسبها معهما بطريق التبعية.

وصدر قرار من مجلس الوزراء بسحب شهادة الجنسية من 4 أشخاص بناء على المادة (21 أ) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له.

# «نزاهة»: إحالة إشرافي في «الإعاقة» إلى «النيابة» بشبهة جريمة التزوير

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» إحالة إشرافي في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة إلى النيابة العامة لارتكابه شبهة جريمة التزوير المؤثمة بنصوص المواد 257 و 259 من قانون الجزاء.

# مرسوم بإلغاء مكتب الإنماء الاجتماعي ونقل اختصاصاته إلى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

مكتب الإنماء الاجتماعي

صدر مرسوم رقم 7 لسنة 2025 بإلغاء المرسوم رقم 406 لسنة 2011 في شأن مكتب الإنماء الاجتماعي.

ونص المرسوم على نقل اختصاصات مكتب الإنماء الاجتماعي إلى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

# فرق الإطفاء تعاملت مع حادث انهيار مبنى في منطقة الشعب البحري

عربات الإطفاء هرعت إلى مكان الحادث

تعاملت فرق الإطفاء من مراكز السالمية و حولي و البحث والإنقاذ عصر أمس الأحد مع حادث انهيار مبنى في منطقة الشعب البحري، أثناء عملية الهدم ، حيث تم التعامل مع الحادث ورفع الأنقاض و إجراء عملية البحث و التفتيش للتأكد من عدم وجود أشخاص محشورين تحت الأنقاض ، ولم يسفر الحادث عن وقوع أي إصابات تذكر وتم تسليم الموقع للجهات المختصة.

### السفير البولندي : ندعم إعفاء الكويتيين من «شنغن» ... لكن دورنا محدود جداً

# كوستينين: نثق في قدرة الكويت وبولندا على تقوية العلاقات الأوروبية - الخليجية

هنّأت سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى البلاد آن كوستينين، سفير بولندا ميشال جوليوا، بمناسبة تولي بلاده الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي، والتي ستستمر من 1 الجاري إلى 30 يونيو المقبل، معربة عن الثقة في قدرة بولندا على تحقيق النجاح في هذه المهمة، مثلما حققته إبان رئاستها للاتحاد عام 2011.

وقالت كوستينين، خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي نظمته بعثة الاتحاد الأوروبي والسفارة البولندية، الخميس الفائت، إن كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي كل 6 أشهر بالتناوب، حيث تحدد الدولة العضو الذي يتولى الرئاسة الدورية للمجلس، أولويات أجندة الاتحاد، كما تلعب دوراً رئيسياً في الدفع قدماً بأجندته التشريعية، وتتولى عملية تسهيل التوافق بين الدول الأعضاء.

وذكرت أن رئاسة بولندا لمجلس الاتحاد ستكون فرصة مميزة لتقوية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، معربة عن ثقتها في أن الكويت التي ترأس مجلس التعاون حالياً، ستلعب دوراً مهماً في الدفع قدماً بنتائج القمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ودول التعاون، التي عقدت في بروكسل أكتوبر من العام الماضي.

ولفتت كوستينين إلى أن الكويت ستستضيف في وقت لاحق من العام الحالي، الاجتماع الوزاري المشترك الـ29 بين دول الاتحاد الأوروبي ودول التعاون، لمتابعة ما تمت مناقشته في القمة الأولى التي عقدت بينهما.

بدوره، قال السفير جوليوا إن بلاده انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من مايو 2004، وقد احتفلت في العام الماضي بالذكرى العشرين لانضمامها للاتحاد، مضيفاً أن تصميم شعار الرئاسة البولندية مستوحى من تاريخ بولندا الحديث، ويرمز إلى ولادتها دولة مستقلة من جديد، ويستعيد أفضل تقاليد حركة التضامن.

وأكد أن الهدف الرئيسي لبرنامج الرئاسة البولندية، هو تنفيذ الأولويات المحددة حول موضوع الأمن، لافتاً إلى أن شعار الرئاسة البولندية يتمحور حول «أمن أوروبا»، وبالتالي فإن أساس أنشطة الرئاسة هو الأمن المتعدد الأوجه: الخارجي، والداخلي، والمعلوماتي، والاقتصادي، والغذائي، والصحي، وأمن الطاقة.

وقال: نرى دول التعاون كجهات فاعلة بشكل متزايد على الساحة الإقليمية والعالمية، حيث أثبتوا أنهم شركاء أقوياء ويتمتعون بثقة الاتحاد الأوروبي في مجالات التجارة ومكافحة الإرهاب والطاقة والبيئة وتغير المناخ والتنويع الاقتصادي.

وأضاف جوليوا: «الرئاسة البولندية لمجلس الاتحاد ستهتم بتعزيز الحوار والتعاون مع مجلس التعاون الخليجي، وسنسعى جاهدين لتنفيذ ما تمت مناقشته خلال القمة الأولى بين الجانبين في بروكسل.

وذكر أن الرئاسة البولندية لمجلس الاتحاد، ورئاسة الكويت لمجلس التعاون، فرصة قيمة لتعزيز علاقاتنا الثنائية، ونأمل في تبادل الزيارات رفيعة المستوى خلال هذا العام، مشدداً على أن بلاده تدعم ملف إعفاء الكويتيين من تأشيرة «شنغن»، وأن الملف بيد المفوضية الأوروبية حالياً، والتي ستقدم مقترحاتها بشأنه إلى البرلمان الأوروبي.

وتعليقاً على التطورات في سوريا، وشكل الدعم الذي سيقدمه الاتحاد الأوروبي لدعم المرحلة الانتقالية هناك، وافتتاح سفارات أوروبية في دمشق، قالت كوستينين: وجهنا رسالة لرئيس الإدارة الحالية في سورية، بضرورة تحقيق السلم واحترام حقوق الأقليات، ووزراء الخارجية الأوروبيون يولون الملف السوري أهمية كبرى، وسيناقشون الأوضاع هناك في اجتماعهم المرتقب نهاية الشهر الجاري، مؤكدة أن الاتحاد الأوروبي مستمر في تقديم الدعم الإنساني للاجئين السوريين في دول الجوار.

ولفتت إلى أن سفارة الاتحاد الأوروبي في سورية انتقلت إلى بيروت، وهناك تخطيط لإعادة افتتاحها، لكن ذلك سيتطلب بعض الوقت، مبينة أن «الاتحاد الأوروبي يتعامل بحذر، مع القيادة السورية الجديدة». وفي رده على سؤال حول الخطوات التي سيتبعها الاتحاد الأوروبي في غزة، عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار، الذي يتوقع أن دخل حيز التنفيذ، أمس، قال السفير البولندي: «نحن مستمرون في توفير حلول لهذا الصراع، وبولندا شاركت في العديد من الاجتماعات التي عقدت بشأن هذا الموضوع».

وقالت كوستينين إن عودة اللاجئين السوريين «أمر ضروري لإعادة إعمار بلدهم ودعمها، على أن تكون عودتهم طوعية»، مضيفة أن «ما فهمته هو أن سورية ليست مستعدة حالياً لاستقبال مواطنيها الذين هاجروا أثناء الحرب، وعودتهم قد تستغرق وقتاً».

سفيرة الاتحاد الأوروبي والسفير البولندي خلال المؤتمر الصحفي